# سياسة مصر تجاه السواحل الإفريقية للبحر الاحمر ١٨٦٣-١٨٧٩ وردود الفعل البريطانية

م. زهراء فاروق علوان
جامعة بغداد – كلية التربية للبنات

**الملخص**

اهتمت مصر بالسواحل الإفريقية للبحر الأحمر، ولاسيما الشرقية في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، بعد أنْ أدرك أهمية المنطقة لبلاده بعد التحولات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي أفرزتها الثورة الصناعية، مما جعل المنطقة محط أطماع وصراع القوى الأوربية والمحلية في القرن التاسع عشر.

وعلى هذا الأساس احتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩ لتجعل منها منطلقًا لاحتلال مناطق أخرى على الساحل الصومالي، واشترت فرنسا ميناء اوبوك عام ١٨٦٢، وتحركت مصر في ظلّ السيادة العثمانية للاستقرار في ميناءي سواكن ومصوع عام ١٨٦٥، وعقدت إيطاليا سلسلةً من المعاهدات مع الشيوخ المحليين أسفرت عن شراء عصب عام ١٨٦٩.

ويعدّ افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٩ منجزًا تاريخيًا مهمًا، مما جعل هذه القوى جميعًا تتسابق للتحرك صوب منطقة البحر الأحمر وسواحل الصومال، مما دعا الخديوي إسماعيل أنْ يخطط للتوسع جنوبًا في ظلّ السيادة العثمانية في كلّ من: زيلع، وتاجورة، وبربرة، وهرر، وبراوة، وكسمايو حتى استطاع عام ١٨٧٧ من عقد المعاهدة (المصرية-البريطانية) وبموجبها اعترفت الأخيرة بالسيادة المصرية على الساحل الصومالي حتى رأس حافون من دون المساس بحقوق السيادة العثمانية؛ لأنَّ هدف بريطانيا من تلك المعاهدة هو إبعاد النفوذ الفرنسي عن اوبوك، والنفوذ الإيطالي عن عصب بالوجود المصري، وبالحفاظ على حقوق السيادة العثمانية في المنطقة.

**الكلمات المفتاحية:** السواحل الإفريقية، الخديوي إسماعيل، بريطانيا، أثيوبيا.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 9, Issue 28, May 2022
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

# Egypt's Policy towards the African Coasts of the Red Sea 1863-1879 and British Reactions

**Zahraa Faruq Alwan**
University of Baghdad
College of Education Girls

## Abstract

Egypt was interested in the African coasts of the Red Sea, especially the eastern ones, during the reign of Khedive Ismail (1863-1879) after he realized the importance of the region to his town after the political transformations that resulted in industrialization and industry, which made the region a subject of ambitions for European and local powers in the nineteenth century.

On this basis, Britain occupied Aden in 1839 to make it a springboard for the occupation of other areas in the Somali coast, France bought the port of Obock in 1862, and Egypt moved under Ottoman sovereignty to settle in the ports of Suakin and Massawa in 1865, a new contract with the sheikhs resulted in the purchase of Assab in 1869.

The opening of the Suez Canal to international navigation in 1869 is an important historical achievement, which made all these factors race to move towards the Red Sea region and the coast of Somalia, prompting Khedive Ismail to plan expansion

In the south, under the Ottoman sovereignty in Zila, Tajoura, Berbera, Aqd, Reyadah, Barawa and Kismayo, until 1877 he was able to benefit from the Egyptian-British interest and distribute it to that region, which is the neighboring region.

**Keywords**: African coasts, Khedive Ismail, Britain, Ethiopia.

**المقدمة**

يشكل اهتمام مصر في السواحل الشرقية لإفريقيا منعطفًا جديدًا في السياسة المصرية في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، إذ أدرك هذا الحاكم أهمية المنطقة لبلاده بعد التحولات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية الناجمة عن الانقلاب الصناعي، تلك التحولات التي جعلت المنطقة بؤرةً لصراع القوى الأوربية والمحلية في القرن التاسع عشر. وقد احتلت بريطانيا مركز الصدارة من بين الدول الأوربية في التحرك للاستحواذ على هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم؛ لأنَّ البحر الأحمر يعدّ من أقصر الطرق المؤدية إلى الهند (درة التاج البريطاني الأثمن). ومن هنا جاء الفعل وردّ الفعل للسياستين البريطانية والمصرية.

واستعملنا في كتابة هذا البحث طريقة السرد المتواصل للحوادث التأريخية بعيدًا عن وضع العنوانات الفرعية؛ للحفاظ على وحدة الموضوع وتماسكه من دون إهمال الوقائع التاريخية المؤثرة في سير الحوادث ذات الصلة بالموضوع، مثل: الحرب البريطانية -الأثيوبية عام ١٨٦٦، وفتح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٩، والحرب المصرية -الأثيوبية (١٨٧٥-١٨٧٦)، فضلاً عن المتغيرات الحاصلة في السياسة البريطانية في حكومتي لندن والهند البريطانية.

واعتمدنا في إعداد هذا البحث على بعض الوثائق البريطانية غير المنشورة، وهي مذكرات وتقارير الموظفين في وزارة الخارجية البريطانية لشؤون الهند. فضلاً عن أنَّه تمّ الاعتماد على عددٍ من الكتب باللغة الإنكليزية، كان من أهمها:

**Marston, Thomas E., Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1878-1800. New York, 1961.**

والكتب العربية ذات العلاقة بالموضوع والتي تتضح أهميتها للقارئ الكريم بصفحات البحث وهوامشه.

تعود الجذور الحقيقية لاهتمام مصر بالسواحل الإفريقية للبحر الاحمر إلى عهد محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨) الذي أدرك في وقتٍ متأخرٍ من حكمه أهمية ميناءي سواكن[١] ومصوع[٢] للسودان؛ لأنّهما منفذاه على البحر الأحمر، فتقدم في عام ١٨٤٦ بطلب استئجارهما من الباب العالي؛ كونه صاحب السيادة عليهما منذ القرن السادس عشر. وقد وافق الباب العالي في ١٢ أيلول من العام نفسه على تأجير الميناءين؛ خوفًا من وقوعهما بيد الأحباش ممّا قد يعرّض حقوق السيادة العثمانية للضياع على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر بأكمله[٣].

وتخوفت الحكومة البريطانية على لسان سفيرها في الإستانة لورد كاولي (Lord Cawley) من مغبة السيطرة المصرية على هذين الميناءين؛ لما ينطوي على ذلك من تجاوزٍ على أثيوبيا التي كان البريطانيون يسعون، آنذاك، إلى إقامة علاقاتٍ تجاريةٍ معها، فضلاً عمّا يؤدي ذلك الأجراء من مخاطر للتجارة والمصالح البريطانية هناك. وبعد مشاوراتٍ دامت أكثر من سنةٍ بين الخارجية البريطانية وسفيرها في الاستانة تقرر في ٥ آب ١٨٤٨ تعيين والتر بلودن (Walter Bloden) قنصلاً لبريطانيا في مصوع؛ للوقوف أمام مجريات الأمور في تلك المناطق[٤].

ولم يكن لمجيء بلودن إلى مصوع وممارسة نشاطه القنصلي أثرٌ مهمٌّ في سير الحوادث في البحر الأحمر؛ لأنَّ مشروعات الحكومة المصرية للتوسع في الساحل الأفريقي للبحر الاحمر لم تلبث أنْ أُهملت قبيل وفاة محمد علي في ٢ آب ١٨٤٩، إذ استقر رأي خليفته عباس الأول (١٨٤٨- ١٨٥٤) على إخلاء سواكن ومصوع وإعادة إدارتهما إلى باشوية جدة التابعة إلى الدولة العثمانية بدءًا من شهر حزيران ١٨٤٩؛ لإدراكه عدم فائدة الميناءين تجاريًا وحربيًا للحكومة المصرية، وشعوره بأنَّ بقاء هذين الميناءين في حوزة مصر قد يسبب احتكاكًا بالممثلين الأجانب هناك لكلّ من فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا تدعمان في هذه المرحلة حقوق السيادة العثمانية على الساحل الغربي للبحر الأحمر[٥].

ومع مجيء إسماعيل إلى مقاليد السلطة في مصر (١٨٦٣-١٨٧٩) دأبت مصر إلى نهج سياسةٍ تؤكد على حقوق السيادة العثمانية –المصرية على ساحل البحر الأحمر الغربي خطوةً ممهدةً لامتداد الدولة المصرية إلى ما يسميه المصريون بالحدود الطبيعية لبلادهم[٦]. وفي ١١ أيار ١٨٦٥ أثمرت مساعي حكومة القاهرة لدى الباب العالي حينما أصدر السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) أمرًا "فرمانا" [٧] أعاد بموجبه ضمّ قائمقاميتي سواكن ومصوع وملحقاتهما إلى الإدارة المصرية. وبمقتضى هذا الفرمان وفرمان الوراثة الصلبية (الخديوية) [٨]، فضلاً عن شراء الحكومة المصرية لحقوق ملكية إقليم (عيد)، الذي يقع على الساحل الغربي

للبحر الاحمر جنوب مصوع، من شركة أخوان باستري (Pastre) الفرنسية في آذار ١٨٦٦[٩] أصبحت مصر حرة التصرف في الساحل الغربي للبحر الأحمر.

وإزاء ذلك تشجعت الحكومة المصرية على اتخاذ جملةٍ من الإجراءات لتوطيد نفوذها هناك، ففي تموز ١٨٦٧ قام جعفر باشا، الحاكم المصري في السودان، بجولةٍ في مناطق سواكن، ومصوع، وحنفيلة، وعيد، وبيلول، ورهيطة، وخصّص لشيوخها رواتب شهرية وأمرهم برفع العلم المصري على مراكزهم للدلالة على الاعتراف بالسيادة المصرية. فضلاً عن أنّه قام أيضًا بزيارة عدن، وبعدها الصومال حيث قضى فيها شهر آب من العام نفسه، ثم زار زيلع [١٠]، وتاجورة [١١]. وبعد عودته إلى مقر "الحكمدارية" في سنار [١٢] كتب في ٨ تشرين الأول ١٨٦٧ تقريره إلى الخديوي مظهرًا فيه حقوق مصر وسيادتها على كلّ الساحل الإفريقي للبحر الاحمر والجزر المطل عليها من السويس إلى رأس كورداڤوي [١٣]. وقد أصبحت هذه الزيارات والتقارير الصادرة عنها الأساس القانوني الذي استندت إليه مصر في تأكيد سيادتها على المنطقة فيما بعد.

وتبنّت مصر في ظلّ إجراءات التوطيد تلك، وفي ظلّ مخاطر الخطط التوسعية التي تبناها الأمبراطور الأثيوبي ثيودور (١٨٥٥–١٨٦٨) في المنطقة، سياسةً توسعيةً نشطةً في هذه الجهات من القارة الإفريقية، خدمتها ظروف الحرب البريطانية –الأثيوبية عام ١٨٦٨ التي هيأت لمصر ظروفًا مناسبةً وإيجابيةً أثبتت منها لبريطانيا والدول الأخرى حقوق سيادتها على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر حتى باب المندب.

ففي هذه الحرب طلبت الحكومة البريطانية من الحكومتين العثمانية والمصرية السماح لقواتها بالمرور عبر الأراضي المصرية، وبالتحديد عبر زولا بالقرب من مصوع، إلى أثيوبيا [١٤]. ومن الواضح أنَّ المطلب البريطاني هذا كان بحدّ ذاته دليلاً ساطعًا على أحقيّة مصر في السيادة في هذه المناطق.

وفي أعقاب فتح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٩ بلغ النشاط المصري ذروته في الساحل الغربي للبحر الأحمر، ففي أوائل عام ١٨٧٠ تقدّم الأسطول المصري في البحر الأحمر بقيادة محمد جمالي بك إلى شواطئ بلهار وبربرة؛ لتدعيم النفوذ المصري هناك أمام السفن الحربية الألمانية، والإسبانية، والفرنسية التي وصلت إلى عدن في ١٢ كانون الثاني من العام نفسه للدخول في ميدان المنافسة الاستعمارية الذي تزعمته بريطانيا في المنطقة أنذاك[١٥] .

ودعا التواجد المصري أمام شواطئ بربرة، التي كانت تنطوي على أهميةٍ بالغةٍ لبريطانيا في عدن [١٦]، المقيم السياسي البريطاني في عدن رسل (Russel) إلى إرسال محمد محمود

اسوبيدار [١٧] على ظهر السفينة "سند" إلى مدخل البحر الأحمر ومياه الصومال في خليج عدن؛ لمراقبة الأوضاع الجارية هناك، ومحاربة الدعاية المصرية، وحماية التجارة البريطانية المارة عبر هذه المناطق، ولاسيما أنَّ بربرة لفتت أنظار القوى الأجنبية والإقليمية، وبالذات الفرنسية والمصرية، بعد افتتاح قناة السويس لدرجةٍ كبيرةٍ[١٨]. وممّا يشار إليه في هذا الصدد أنّه حينما تحرّك جمالي بك من بربرة إلى بلهار لحضور السوق السنوي المقام هناك تبعه محمد سوبيدار؛ ليشجع الصوماليين على ضرورة التمرد على الوفد المصري. غير أنَّ جمالي بك لم يأبه بدسائس الوكيل البريطاني وأمر بإنزال الجنود المصريين إلى شوارع المدينة؛ للقيام باستعراضٍ عسكريّ كبيرٍ، وصرّح للقبائل الصومالية بأنّه قدم إليهم لتسوية خلافاتهم، ممّا ولد انطباعًا جيدًا لديهم فراحوا يتوافدون إليه لإعلان خضوعهم للحكومة المصرية[١٩].

ولم يتمكن رسل من تقويض قدرات محمد جمالي بك في مدينتي بربرة وبلهار، لذا طلب من حكومة الهند البريطانية بإرسال سفينةٍ حربيةٍ إلى عدن لتكون تحت تصرفه لمواجهة الموقف. وقد وافقت الحكومة على طلبه وحذرته من مغبة القيام بأيّ عملٍ استفزازي قد يخلق مواجهةً عسكريةً مع الدولة العثمانية.

وفي ٣١ آذار ١٨٧٠ وصلت إلى عدن السفينة البريطانية تيزر (Teazer) بقيادة الكابتن بلوفيلد (Blow field) واتجهت مباشرةً إلى ميناء بربرة فوصلته في الرابع من نيسان حيث وجدت السفينة المصرية (الخرطوم) والسفينة البريطانية (سند) راسيتين فيه. وقد لحظ بلوفيلد أنَّ العلم العثماني كان يرفرف على الميناء، وأنَّ المصريين لم يحتلوا بربرة ولم يعقدوا أيّ اتفاقٍ مع الصوماليين، وتيقن أنَّ القبائل الصومالية ليست لديها أيّة نيةٍ بالتخلي عن بلادها إلى المصريين، وعلم أيضًا من محمد جمالي بك أنَّ مهمته قائدٌ لأسطول البحر الأحمر لا تتعدى حماية المصالح المصرية في الصومال، وأنَّه سعيدٌ جدًا لو رحل عن البلاد بسبب النزاعات القبلية الصومالية التي ضاق ذرعًا بها [٢٠].

وفي ٨ نيسان ١٨٧٠ كتب بلوفيلد تقريرًا إلى الجنرال رسل عن الواقع في الصومال، فأصدر الأخير أوامره إلى قائد السفينة البريطانية (سند) بالاستمرار في التواجد في ميناء بربرة، وكتب إلى جمالي بك مستفسرًا عن نياته بإزاء سواحل البحر الأحمر. وقد أجابه جمالي بك بأنَّ الصومال تابعةٌ للسيادة العثمانية، وأنَّ الهدف من وجوده فيها هو لتسوية الخلافات القائمة بين الصوماليين وعلاقاتهم بالسلطات البريطانية في عدن[٢١].

وردَّ الجنرال رسل على جمالي بك بأنَّه منذ أنْ احتل البريطانيون عدن لم يسمع يومًا ما أنَّ بربرة كانت من الممتلكات العثمانية، وممّا له دلالةٌ على ذلك أنَّه حينما حاصرها البريطانيون

في أواخر عام ١٨٥٥ إثر مقتل الملازم ستروبان (Stroyan)، أحد أعضاء بعثة ار. برتون (R. Burton) إلى الصومال من قبل مجموعةٍ من الصوماليين، لم تُعر الدولة العثمانية في حينها أيّ اهتمامٍ[٢٢]. فضلاً عن أنّها لم تُبدِ اهتمامها حينما توصل البريطانيون، بعد رفع الحصار، إلى عقد معاهدةٍ[٢٣] مع قبيلة حبر اول الصومالية في ٩ تشرين الثاني ١٨٥٦، الأمر الذي أكد للبريطانيين استقلال الصوماليين في اتخاذ القرارات عن الدولة العثمانية[٢٤].

وأعلم جمالي بك الخديوي إسماعيل بردود الفعل البريطانية وموقفهم التاريخي بإزاء المنطقة، مما دعا الأخير إلى تكليف شريف باشا، وزير الخارجية المصرية، بتوجيه خطابٍ إلى القنصل البريطاني العام في القاهرة يوضّح فيه طبيعة العلاقات الصومالية –العثمانية –المصرية. وفي الأول من حزيران ١٨٧٠ كتب الوزير المصري إلى القنصل البريطاني خطابه الذي أكّد فيه أنَّ الأراضي الصومالية المذكورة ليست مستقلةً، كما رواها الجنرال رسل، وإنّما تخضع للسيادة العثمانية، وقد تنازل عنها الباب العالي للحكومة المصرية بمقتضى أمرٍ سلطانيّ "فرمان" مقابل جزيةٍ سنويةٍ[٢٥]. أما على المستوى العملي فقد قامت الحكومة المصرية في حزيران ١٨٧٠ بفصل سواكن ومصوع وغيرها من الأقاليم المطلة على الساحل الغربي للبحر الاحمر ومديرية التاكة عن حكمدارية السودان، وشكلت منها محافظةً تمتد من السويس إلى رأس كوردافوي، بما فيها بربرة وبلهار، أطلق عليها اسم (محافظة سواحل البحر الأحمر)[٢٦].

وشعر الجنرال رسل بخطورة الإجراءات المصرية الجديدة فطلب من حكومته الإسراع في تعيين ورنر منزنجر (Werner Munzinger) [٢٧] وكيلاً لبريطانيا في بربرة؛ لمواجهة النشاط المصري المتزايد. غير أنَّ طلبه لم يلقَ آذانًا صاغيةً من حكومتي الهند البريطانية ولندن؛ خوفًا من أنْ يؤدي ذلك العمل إلى تعقيد الموقف[٢٨].

واستمر الموقف البريطاني هذا حتى بعد مجيء ميجور جنرال تشارلس تريمنهير (Ch. Tremenheer) مقيمًا سياسًا لبريطانيا في عدن (١٨٧٠–١٨٧٢)، إذ لم يقم بأيّ تدخلٍ من جانبه في المنطقة سوى إرسال التقارير التي تعيد إلى الأذهان الأهمية التجارية لبربرة بالنسبة إلى عدن، وبالمقابل فإنَّ الحكومة المصرية لم تقم هي الأخرى بأيّة مبادرةٍ لاحتلال الساحل الصومالي بالقوة؛ لانشغالها في محاولة الاستيلاء على إقليم بوغوص الذي اتخذه الأثيوبيون ميدانًا لتهديد مصر في شرق السودان[٢٩]. وقد تكللت تلك المحاولة بالنجاح في ٢٥ حزيران ١٨٧٢ على يد منزنجر الذي عيّن حاكمًا على قائمقامية مصوع منذ ١٦ نيسان ١٨٧١.

وأثار الاحتلال المصري لبوغوص حفيظة الإمبراطور الأثيوبي يوحنا الرابع [٣٠] (١٨٧٢ –١٨٨٩) الذي استنجد بالحكومة البريطانية لحلّ المشكلة. إلا أنَّ الأخيرة اقتنعت، بعد

مناقشاتٍ مستفيضةٍ مع القنصل العام في مصر ستانتون (Stanton)، بالاكتفاء بالاحتجاج والامتناع عن اتخاذ أيّة إجراءاتٍ أخرى؛ إدراكًا منها بأنَّ المصريين سيكتفون ببوغوص ولم يفكروا في يومٍ ما باحتلال أثيوبيا، ولاسيما أنَّ الحكومة المصرية قد أبدت رغبتها الأكيدة في الوصول إلى تسويةٍ سلميةٍ مع أثيوبيا حينما استدعى الخديوي إسماعيل منزنجر إلى القاهرة في كانون الثاني ١٨٧٣، لبحث هذه المسالة ومسألة محاربة تجارة الرقيق، ومناقشة الأمور المتعلقة بتنظيم إدارة الممتلكات المصرية في كلّ من ساحل البحر الأحمر وسواحل الصومال، الأمور التي خففت من مخاوف البريطانيين تجاه سياسة التوسع المصرية، وكان من نتيجة هذه المناقشات أنَّ الخديوي أمر بتعيين منزنجر مديرًا لعموم شرقي السودان ومحافظًا لسواحل البحر الأحمر من سواكن في الشمال إلى رهيطة في الجنوب بما في ذلك إقليمي بوغوص والتاكة [٣١].

ومن الواضح أنَّ تعيين منزنجر كان غريبًا؛ بسبب أصله السويسري، إلا أنَّ الخديوي أراد بتعيينه، كما يبدو، دغدغة مشاعر البريطانيين كونه من أبناء جلدتهم، إلا أنَّ هذا التعيين قد خدم، في الواقع، المصالح البريطانية والمصرية في آنٍ واحدٍ، إذ شعرت الحكومة البريطانية أنَّ النزعات الإمبراطورية التي أراد الخديوي تحقيقها جاءت متزامنةً مع رغبتها في إعادة إحياء فكرة إلغاء تجارة الرقيق بعد الحرب الأهلية الأمريكية (1861–1865)، وأنَّ الخديوي كان الأمل الوحيد الذي يمكن منه القضاء على هذه التجارة في منطقة البحر الأحمر [٣٢].

ودعت مجمل هذه الأمور الحكومة البريطانية إلى تأييد سياسة الخديوي إسماعيل وإقرارها لمخططه الإمبراطوري والموافقة على طلبه بتعيين صموئيل بيكر (S. Baker) قائدًا للحملة المصرية إلى جهات النيل العليا، ثم تعيين الجنرال شارلس جورج غوردون (Gen. Ch. G. Gordon) خلفًا له. وقد دعت تلك الأمور، أيضًا، الحكومة البريطانية إلى رفع يدها عن الخلافات بين مصر وأثيوبيا عام ١٨٧٣، الأمر الذي فسح المجال أمام الحكومة المصرية للعمل بحريةٍ في الحدود الشمالية لأثيوبيا، بل وأكثر من ذلك، العمل في بلاد الجالا وداخل أراضي الصومال [٣٣].

وتشجعت الحكومة المصرية، بإزاء ذلك، على كشف نواياها أمام الجميع باحتلال بربرة، إذ أفشى الخديوي إسماعيل سرّه حينما أعلن عن نيته بتمركز قواتٍ مصريةٍ بشكلٍ دائمٍ هناك. وفي نهاية عام ١٨٧٣ تحققت عملية الاحتلال وقام المصريون برفع العلم المصري على المدينة دليلاً على الهيمنة المصرية [٣٤].

وحينما وصلت أنباء الاحتلال إلى حكومة الهند البريطانية، عن طريق المقيم البريطاني في عدن جون شنايدر (J. Schneidr) (١٨٧٢–١٨٧٨) ، نقلتها على الفور إلى وزارة

الخارجية البريطانية التي عقدت بدورها اجتماعًا مع وزارة الهند في ٢ حزيران ١٨٧٤ لدراسة الموضوع، تمّ بعدها تبادل المذكرات التي تناولت في بعض مضامينها وجهة نظر وزارة الهند المتعلقة بالأثر السياسي للاحتلال المصري السواحل الصومال، وسكوت بريطانيا عنه في ظلّ التحركات الأوربية في المنطقة، ولاسيما الفرنسية والإيطالية، ذلك الأثر الذي يجعل بريطانيا غير قادرةٍ على الوقوف بوجه الأوربيين[٣٥]. إلا أنَّ لورد تينتردين ، مساعد وزير الخارجية البريطانية، خالف وجهة نظر وزارة الهند، إذ أكد على " أنَّ الوسيلة الوحيدة لجعل الدول الأخرى بعيدةٌ عن هذه المنطقة تتمثل بالسماح للمصريين بالإقامة فيها بضمانة الدولة العثمانية" [٣٦]. وقد أكدت وزارة الخارجية هذا الموقف على لسان ايرل اوف دربي (Earl of Derby) في ٢٠ أيلول ١٨٧٤ عندما قال: " إنّه لم تكن هناك إمكانيةٌ عمليةٌ لكبح التوسع المصري فيما وراء باب المندب " [٣٧].

ولم تقتنع وزارة الهند البريطانية بطروحات وزارة الخارجية البريطانية؛ لأنها لم تكن ميالةً لأيّ توسعٍ مصري فيما وراء باب المندب، لذا أحالت الموضوع إلى حكومة الهند البريطانية لمعرفة وجهة نظرها. وفي ٩ تشرين الأول ١٨٧٤ أبرقت الأخيرة إلى لورد سالسبري ( Lord Salisbury)، وزير الدولة لشؤون الهند، الجواب الآتي: "يبدو لنا أنّه من الضروري التوصل إلى صيغة تفاهمٍ مع الباب العالي أو الخديوي فيما يتعلق بالامتيازات التجارية وغيرها التي نرغب بالمحافظة عليها في بربرة أو أيّ مكانٍ آخر... وأنَّ خضوع البلاد للمصريين خيرٌ لنا من بقائها بأيدي عددٍ من القبائل الهمجية"[٣٨].

ولم تقتنع وزارة الهند البريطانية بوجهة نظر حكومتها التي جاءت متطابقةً مع وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية، وظلت متمسكةً بوجهة نظرها بإزاء الساحل الصومالي. غير أنَّ الاضطرابات وسوء الأحوال العامة في هذه السواحل جعل وزارة الهند تغيّر موقفها في أوائل عام ١٨٧٥، فطلبت من وزارة الخارجية إقامة اتفاقٍ وديّ مع الخديوي إسماعيل لمعالجة موضوع الحقوق البريطانية في الموانئ الصومالية.

وقد استجابت الخارجية البريطانية لذلك الطلب فقامت في شهر مايس ١٨٧٥ بإعداد مسودة معاهدةٍ قدمتها إلى هنري اليوت (Henry Elliot)، السفير البريطاني في الاستانة، تضمنت اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية على الساحل الصومالي حتى رأس كوردافوي، وتخليها عن حقوقها في جزر خليج زيلع إذا ما تخلى الفرنسيون عن اوبوك إلى المصريين، مقابل تعهد الحكومة المصرية بعدم السماح لأيّة قوةٍ أجنبيةٍ بالحصول على أيّ موطئ قدمٍ على الساحل [٣٩].

وشجعت السياسة البريطانية المتراخية إزاء الوجود المصري في السواحل الصومالية الخديوي إسماعيل على محاولة الاستحواذ على إدارة زيلع، التي كانت أنذاك تخضع للسيادة

العثمانية المباشرة؛ لمنح مصر قاعدة عملياتٍ عسكريةٍ إضافيةٍ للتوسع إلى هرر، الخاضعة لحكم محمد بن عبد الشكور، والسيطرة على آخر الطرق المؤدية إلى أثيوبيا. وقد نجح الخديوي في الأول من تموز ١٨٧٥ في الحصول على " فرمان " من السلطان العثماني بتحويل إدارة زيلع إلى الحكومة المصرية مقابل دفع الأخيرة خمسة عشر ألف ليرةٍ عثمانيةٍ إلى الباب العالي [٤٠]، الأمر الذي شجع الخديوي للاستعداد لاحتلال كلّ الساحل الصومالي. وفي ١٨ أيلول أرسل الخديوي إسماعيل محمد رؤوف باشا على رأس قوةٍ لاحتلال هرر [٤١]. وقد استطاع هذا القائد احتلال المدينة ورفع الراية المصرية عليها في ١١ تشرين الأول من العام نفسه [٤٢]. وضمن السياق نفسه كان الخديوي إسماعيل قد أرسل في ١٩ أيلول ١٨٧٥ حملةً بحريةً[٤٣] بقيادة الضابط الأسكتلندي ماكيلوب (Mckillop)، الذي كان يعمل في خدمة الحكومة المصرية، إلى ساحل الصومال من رأس كوردافوي إلى مصبّ نهر الجب، بهدف فتح طريقٍ جديدٍ للمواصلات بين إفريقيا الشرقي ومديرية خط الاستواء؛ للتعويض عن طريق النيل الذي كانت السدود الطبيعية تعترض الملاحة فيه. وقد نجحت هذه الحملة في احتلال رأس حافون، إلا أنّها فشلت في احتلال قسمايو؛ بسبب اصطدامها بالمصالح البريطانية ذات النفوذ المتفوق في زنجبار، والتي كانت تؤكد على ضرورة دعم حاكمها السيد برغش، لتخفي وراء ذلك تشديد قبضة بريطانيا على إفريقيا الشرقية من دون سواها من الدول الأوربية، وهو المشروع الذي أطلق عليه " مشروع ما كينون[٤٤].

ومع انتصار البريطانيين في قسمايو شعرت الحكومة البريطانية بخطورة التحركات المصرية في سواحل الصومال على مصالحها الحيوية في زنجبار، فأوعزت إلى خارجيتها بالسعي والتفاوض مع الحكومة المصرية والباب العالي؛ لإقرار مسودة معاهدة مايس ١٨٧٥ السالفة الذكر. وبناءً على ذلك أرسلت الخارجية البريطانية في العاشر من تشرين الثاني ١٨٧٥ أوامرها إلى كلّ من ستانتون واليوت؛ للتفاوض مع الحكومة المصرية والباب العالي بعد أنْ زودتهم بالتعليمات [٤٥] التي نصّت على:

١. أنْ تمتد سيادة الإمبراطورية العثمانية إلى رأس كوردافوي.
٢. أنْ تتخلى بريطانيا عن حقوقها في جزر زيلع وتاجورة، فيما إذا تخلى الفرنسيون عن اوبوك.
٣. أنْ يتعهد الخديوي إسماعيل بعدم منح هذه الجزر إلى أيّة دولةٍ أجنبيةٍ أخرى.
٤. أنْ تكون موانئ بربرة وبلهار موانئ مفتوحة للتجارة الدولية.

٥. أنْ يبذل الخديوي إسماعيل جهده للقضاء على تجارة الرقيق في الصومال والمياه المحيطة بها.

٦. أنْ يحتفظ البريطانيون بحقّ تعيين مندوبين بريطانيين على الساحل الصومالي إذا ما أرادوا ذلك.

إلا أنّ مع المتغيرات التي حدثت بعد فتح قناة السويس اعتقد الخديوي إسماعيل أنَّ توقف السيادة المصرية عند رأس كوردافوي لا ينسجم مع مجمل مخططاته التي كانت ترمي إلى بناء إمبراطوريةٍ مصريةٍ من شأنها أنْ تحوّل البحر الأحمر إلى طريقٍ عالميّ بين الشرق والغرب يخضع لسيادته، لذا حاول من مفاوضاته لإقرار مسودة المعاهدة أنْ يوسع من دائرة متطلباته لتشمل اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية على كلّ بلاد الصومال حتى نهر الجب جنوبًا[٤٦]. ومن الواضح أنَّ مثل هذه الطموحات كانت تمثل قصورًا واضحًا في سياسة الخديوي في الجزيرة العربية؛ لأنّها كانت مغامرةً لا تختلف في كثيرٍ من مضامينها عن تجربة محمد علي السابقة التي شعر البريطانيون والعثمانيون إزاءها بالخطر المحدّق على مصالحهما في المنطقة فأجهضوها في مهدها، لذا أصبحت المفاوضات بشأن إقرار مسودة المعاهدة لعام ١٨٧٥ عديمة الجدوى لتناقض وجهتي النظر البريطانية والمصرية. ومع شعور الخديوي إسماعيل بأنَّه غير قادرٍ على تحقيق حلمه في بناء إمبراطوريته، إلا أنَّه حاول عبثًا شنّ حملاته العسكرية في شرق إفريقيا بحجة القضاء على تجارة الرقيق ليخفي وراء هذا الغطاء الانساني احتلال ما يشاء من الأراضي، غير أنَّ هذه التحركات سرعان ما توقفت عند زنجبار التي كان النفوذ البريطاني فيها فاعلًا. بل أنَّ سياسة التوسع المصرية في جهات إفريقيا الشرقية سرعان ما أوقعت مصر في حربٍ خاسرةٍ مع أثيوبيا (١٨٧٥-١٨٧٦)[٤٧]، ممّا جعلها في موقفٍ لا تُحسد عليه أمام بريطانيا التي سرعان ما شددت خطابها في ضوء المتغيرات هذه على الخديوي عندما طلبت منه قبول المعاهدة المعروضة عليه من دون قيدٍ أو شرطٍ، وإلا فإنَّ الحكومة البريطانية ستحتفظ لنفسها بحرية العمل في ساحل الصومال [٤٨] ، وبإزاء هذا التهديد استسلم الخديوي لرغبة الحكومة البريطانية وأبرم المعاهدة [٤٩] في ٧ أيلول ١٨٧٧. وقد اعترفت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة بحقوق الخديوي إسماعيل الشرعية على الساحل الصومالي حتى رأس حافون، ولكن تحت سيادة الباب العالي، ووافقت على أنْ يحصل الخديوي على رسومٍ قدرها ٥٪ في زيلع وتاجورة وسائر الموانئ الحرة والخالية من الشركات الاحتكارية، وأنْ يلتزم بعدم التخلي عن أيّ جزءٍ من الإمبراطورية العثمانية إلى أيّة جهةٍ أجنبيةٍ، وانْ يسمح لبريطانيا بتعيين قناصل لها في المنطقة، وأنْ يتولى مهمة

القضاء على تجارة الرقيق على سواحل الصومال حتى رأس حافون، وأنْ يمنح السفن البريطانية المستعملة في القضاء على تجارة الرقيق كامل الحقوق على طول الساحل(٥٠).

ولم يكن للمعاهدة ١٨٧٧ البريطانية –المصرية سوى الاعتراف بسيادة إسماعيل على زيلع، وتاجورة، وبربرة؛ لأنَّ اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية على الساحل الصومالي حتى رأس حافون لم يمنح مصر شيئًا أكثر ممّا كان في حوزتها. بل أنَّ هذا الاعتراف هو ستارٌ أخفت بريطانيا وراءه أهدافها في إبعاد النفوذ الفرنسي عن اوبوك والنفوذ الإيطالي عن عصب بالوجود المصري. فضلاً عن أنَّ الهيمنة البريطانية على سواحل البحر الأحمر قد استكملت جوانبها من هذه المعاهدة بطريقةٍ غير مباشرةٍ، بقبول التوسع المصري واستعماله في هذه المناطق في ظلّ السيادة العثمانية الشكلية في الوقت الذي كان النفوذ البريطاني فيها فاعلاً.

## الخاتمة

من الواضح أنَّ توجهات المصريين نحو سواحل إفريقيا الشرقية نابعةٌ من إدراكهم لأهمية المنطقة لمصالحهم قبل غيرهم من الأمم الأخرى؛ لكونهم الجزء الأقرب من المنظومة المحلية والإقليمية المكونة لإفريقيا. وممّا زاد من أهمية هذه التوجهات التحولات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي أفرزتها الثورة الصناعية التي أعطت نتائجها بشكلٍ ملموسٍ في القرن التاسع عشر، فحوّلت النشاط الاستعماري من مرحلة الاستحياء التي انماز بها في القرن السادس عشر إلى حركةٍ استعماريةٍ واسعة النطاق.

وفي ضوء هذه المعطيات احتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩ لتجعل منها منطلقًا لاحتلال مناطق أخرى على الساحل الصومالي، واشترت فرنسا ميناء اوبوك عام ١٨٦٢، وتحركت مصر في ظلّ السيادة العثمانية للاستقرار في ميناءي سواكن ومصوع عام ١٨٦٥، وعقدت إيطاليا سلسلةً من المعاهدات مع الشيوخ المحليين أسفرت عن شراء عصب عام ١٨٦٩.

وعند افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٩ أدركت هذه القوى جميعًا وغيرها أهمية هذا المنجز التاريخي العظيم لصاحبها فأخذت تتسابق فيما بينها للحصول على قصب السبق في التحرك الاستعماري إزاء منطقة البحر الأحمر وسواحل الصومال. ولم تكن مصر غافلةً عن هذه التحركات؛ لأنّها كانت في مضمارها، فراح الخديوي إسماعيل يخطط للتوسع جنوبًا في ظلّ السيادة العثمانية في كلّ من زيلع، وتاجورة، وبربرة، وهرر، وبراوة، وكسمايو حتى أفلح في عام ١٨٧٧ في عقد المعاهدة المصرية البريطانية التي اعترفت بريطانيا فيها بالسيادة المصرية على الساحل الصومالي حتى رأس حافون من دون المساس بحقوق السيادة العثمانية.

وممّا لا يمكن الشك فيه في هذا الموضوع أنَّ الاعتراف البريطاني بالسيادة المصرية في سواحل إفريقيا الشرقية هو ستارٌ أخفت بريطانيا وراءه أهدافها في إبعاد النفوذ الفرنسي عن اوبوك والنفوذ الإيطالي عن عصب بالوجود المصري، وبالحفاظ على حقوق السيادة العثمانية في المنطقة، تلك الحقوق التي كانت غالبًا ما توضع طيّ الكتمان حينما يتعلق الأمر بمصالح البريطانيين. وهكذا استكملت الهيمنة البريطانية على السواحل الإفريقية الشرقية جوانبها بقبول التوسع المصري واستعماله في هذه المناطق في ظلّ السيادة العثمانية الشكلية.

## الهوامش

## References

---

(١) سواكن: يقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر التابع للسودان، ويبعد عن السويس نحو (٧٢٠ ميل)، وعن مصوع (٢٨٠ ميل)، وعن جدة نحو (٢٠٠ ميل)، وكان له دور في الملاحة والتجارة. لمزيد من التفاصيل ينظر: طارق عبد العاطي غنيمي بيومي، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨١١-١٨٤٨، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٦.

(٢) مصوع: يعد الميناء الرئيس في إرتيريا، وهو الأكبر مساحة والأكثر نشاطاً مقارنة بالموانئ الأخرى، ويتوسط الساحل البحري الارتيري، وتزداد أهميته الاستراتيجية بسبب موقعه القريب من مضيق باب المندب، وكذلك اليمن ومنطقة الخليج العربي. للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم كرسني، التوجه نحو أفريقيا: الصراع حول القرن الأفريقي (الموانئ البحرية في القرن الافريقي)، دبي، ٢٠٢١، ص٣.

(٣) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٤٢.

(4) F.O.881/2432, Memorandum on Sovereignty by Hertslet, 5th March 1874, pp.29-30.

(٥) محمد رجب حراز، ارتريا الحديثة ١٥٥٧-١٩٤١، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٤٦.

(٦) الحدود الطبيعية لمصر من وجهة النظر المصرية تمتد من سواحل البحر المتوسط شمالاً إلى منابع النيل جنوبًا ومن سواحل البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الهندي ومنه إلى وسط القارة الإفريقية ثم إلى البحيرات الاستوائية غربًا. للمزيد من التفاصيل ينظر: الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩، المجلد الثاني، القاهرة، ١٩٢٣، ص٧٠.

(٧) ينظر نص الفرمان: شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ١٨٦٣ – ١٨٧٩، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٤٢-٤٣.

(٨) في ٨ تموز ١٨٦٦ أصدر السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) فرمانا منح بموجبه إسماعيل حكومةً وراثيةً في مصر وفي الملحقات التابعة لها جميعًا وفي قائمقاميتي سواكن ومصوع، وبذلك أصبحت ولاية مصر خديوية. للمزيد من التفاصيل ينظر: سامي صالح الدوري، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ١٨٥٤-١٨٦٩، بغداد، ٢٠١٧، ص ٢٩٠.

(9) F.O.881/2432, Memorandum on Sovereignty by Hertslet, 5 March 1874, pp.31.

(١٠) كانت زيلع في هذه المرحلة تابعةً للدولة العثمانية ومعطاةً بطريق الالتزام إلى أميرها الشيخ أبي بكر شحيم، للمزيد من التفاصيل ينظر: جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، القاهرة، ١٩٦٠، ص٦٣.

(١١) تاجورة: تسمّى بالعفرية تجوري، وهي أعرق مدن دولة جيبوتي. تقع على الضفة الشمالية الخليج تاجورة في الجهة المقابلة للعاصمة جيبوتي، ذلك الخليج الذي يصل البلاد بخليج عدن. لمزيد من التفاصيل ينظر:

شهلة شهاب وهاب، الأوضاع الداخلية في جيبوتي في ظل الاحتلال الفرنسي من عام ١٩١٨-١٩٧٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٩، ص١٠.

(١٢) سنار: مدينة تقع في ولاية تحمل اسمها في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان على الضفة الغربية لنهر النيل الأزرق، وهي عاصمة مملكة الفونج. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Simirov Sergei Rufovich ,Istoriya Sudana,Moskvam, 1968, p.20.

(13)F.O.195/1052, Bombay Govt. to C.U.Aitchison, 13 January 1875, p. 15.

(14)F.O.881/2432, Memorandum on Sovereignty by Hertslet, 5th March 1874, pp.52.

(15)Marston, Thomas E., Britian's Imperial Role in the Red Sea Area 1878-1800 New York, 1961, p. 388.

(١٦) سقطت عدن في أيدي البريطانيين في ١٩ كانون الثاني ١٨٣٩، لتكون بحسب تعبير بلايفير، "أول غنيمةٍ في عهد صاحبة الجلالة الملكة فكتوريا"؛ لأنّها مثلت الانطلاقة الفعلية نحو تدعيم السيطرة البريطانية في منطقة البحر الأحمر.

Playfair, Rebert Lambert, A History of Arabia Felix or Yemen, from the Commencement of the Christain Era to the present time, an account of the British Settlement of Aden, Selections including from the Records of the Bombay Government, New Series Number XLIX, Bombay, 1859, P.163.

وللتفصيل عن احتلال عدن ينظر:

Waterfield, Gordon, sultans of Aden, London, 1968, pp.60-78.

(١٧) محمد محمود سوبيدار: أحد رجال قبيلة حبر أول الصومالية التي كان لها قصب السبق بين القبائل الصومالية في عقد أول اتفاقٍ مع بريطانيا عام ١٨٢٧. لمزيد من التفاصيل ينظر: حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، مقديشو، ١٩٦٥، ص٤٨.

(18)Marston, Op. Cit., P. 388.

(19)F.O.195/1052, Northbrook and Others to Marquis of Salisbury, 5th March 1, P. 6.

(20)Ibid. P. 7.

(21)Ibid. P. 7.

(22)Playfair, Rebort Lambert, Op.cit. PP. 176-177.

(٢٣) ينظر نص المعاهدة في:

Aitchison, C. U., A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relation to India and Neighbouring Countries, Vol. XI, Calcutta 1933, PP. 196-198.

(24)F.O.881/2432, Memorandum on Sovereignty by Hertslet. 5th March 1874, p.54.

(٢٥) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٤٨، ص٢٥.

(٢٦) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، ص٦٢.

(٢٧) مينزنجر: شاب سويسري الأصل على مستوى عالٍ من الثقافة، نزل مصوع للمرة الأولى عام ١٨٥٤ رجل أعمالٍ وتاجرٍ، سافر بعدها إلى مدينة كرن وعاش فيها سبع سنواتٍ ١٨٥٥-١٨٦١، تزوج فيها من إحدى نساء قبيلة بلين، تعلم اللغة العربية واللغة التيجرية. وفي سنة ١٨٥٦ عمل في مصوع واستمر في

عمله حتى عام١٨٧١، إذ عيّنه الخديوي إسماعيل حاكمًا عليها حتى لقي مصرعه عام ١٨٧٥. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Marston, Op. cit.P. 441.

(28)F.O.195/1052, Northbrook and Others to Marquis of Salisbury, 5th March1875, P.8.

(29) Ibid. P. 8.

(٣٠) يوحنا الرابع: اسمه الحقيقي كاسا (Kassa)، نجاشي تيجري ، تنازع على السلطة في أثيوبيا، بعد انتحار الإمبراطور ثيودور في نيسان ١٨٦٨، مع كلّ من منليك (Menelik) نجاشي شوا وجوبازي (Gobasie) نجاشي أمهرا. وقد استمر النزاع حتى عام ١٨٧٢ حينما حسم لصالح كاسا الذي نادى بنفسه إمبراطورًا على أثيوبيا، وتوّج في مدينة اكسوم متخذًا لقب يوحنا الرابع. للمزيد من التفاصيل ينظر: زاهر رياض، تاريخ أثيوبيا، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١١ –١١٢؛ محمد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٢١–١١٩ .

(٣١) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر ...، ص٦٧–٦٨؛ محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان ١٨٨٢ –١٨٨٥، القاهرة ١٩٤٧، ص ٢٠٠.

(32) Marston, 0p. Cit.P. 465.

(33) Henry S. L. Alford and W. Dennistoun Sword, the Egypti Soudan, Its Loss and Recovery, New York, 1898, PP.4-6.

(34) F.O.195/1052, Northbrook and Others to Marquis of Salisbury, 5th March1875, p.8.

(35) F.O.881/2432, Memorandum on Sovereignty by Hertslet, 5th March 1874, p.63-64.

(36) Marston ,Op. Cit.P. 471.

(37) F.O.195/1052, Northbrook and Others to Marquis of Salisbury, 5th March1875, P. 9.

(38) Ibid., P. 9.

(39) Marston, Op. Cit. PP. 477-478.

(٤٠) وللمزيد من التفاصيل عن ضمّ زيلع للإدارة المصرية ينظر:

شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر ، ص١٦٣–١٦٦؛ جلال يحيى، المصدر السابق، ص55–٧٠؛ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٠٨.

(٤١) هرر: تقع غرب زيلع وجنوب شرق أثيوبيا، وهي سلطنةٌ إسلاميةٌ كانت خاضعةً أثناء التحرك المصري إلى محمد بن عبد الشور الذي ضاق السكان ذرعًا به فاستنجدوا بالخديوي لضمّ بلادهم إلى مصر. محمد المعتصم سبد، " هرر تحت الحكم المصري " المجلة التاريخية المصرية، المجلد/٣، العدد/٢، القاهرة، تشرين الأول١٩٥٠، ص ١٧٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٧١ –١٧٥.

(٤٣) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص ٩١– ١٠٣.

(٤٤) كان مشروع ما كينون يرمي إلى تأسيس شركةٍ بريطانيةٍ تتولى استغلال كلّ ممتلكات سلطان زنجبار في القارة الإفريقية . وقد تعرض هذا المشروع إلى مقاومةٍ عنيفةٍ من لورد سالسبري حينما تولى شؤون وزارة الخارجية البريطانية في ٢ نيسان ١٨٧٨؛ لعدم ثقته بقدرات ما كينون على تنفيذه في إفريقيا الشرقية أنذاك. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، القاهرة، ١٩٧١، ص ٥١-٥٠.

(45) Marston, Op. Cit.P. 488.

(٤٦) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٩١٨-١٨٣٩، القاهرة، ١٩٧٦، ص٤٥٤.

(٤٧) للمزيد من التفاصيل عن الحرب الأثيوبية – المصرية ينظر: محمد رجب حراز ، أرتيريا الحديثة ١٥٥٧-١٩٤١، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص١٠١- ١١٢.

(٤٨) فاروق عثمان أباظة . المصدر السابق، ص ٤٥٥.

(٤٩) للمزيد من التفاصيل ينظر:

Marston, Op. Cit., PP. 494-495.

(٥٠) للمزيد من التفاصيل عن المعاهدة ينظر: شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر...، ص٢٥٣-١٥٣.